

مواد كيميائية خطيرة تستعمل في صناعة المخدرات تدخل الجزائر دون رقابة

نظم الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، التابع لوزارة العدل، ملتقى دوليا حول "السلائف الكيميائية" المستعملة بطرق غير شرعية في صناعة المخدرات. الملتقى الذي شهد يومه الأول بفندق الأوراسي حضور عدد كبير من الخبراء الوطنيين والأجانب، جاء ليؤكد خطورة ظاهرة استغلال هذه المواد الكيميائية واستعمالاتها غير الشرعية.

من تأكيد، على دخول كميات مهمة من هذه المواد الكيميائية، لم يستطع تحديد حجمها بالضبط، إلا أنه أكد على أنها لم تصل مرحلة الاستغلال غير المشروع، وهو السبب الذي جعل الديوان المنظم للملتقى يفكر في التعجيل لوضع آلية تنسيق بين كل الأطراف المعنية للمراقبة، مع العلم أن الملتقى يستمر في يومه الثاني من خلال نقاشات تجمع هذه الأطراف للخروج بتوصيات من أجل إيجاد آلية لمقاومة أي محاولة لاستغلال هذه المادة أو السلائف الكيميائية وحصر استعمالها في الصناعات لا غير.

في آلية فعالة لمراقبة حركة هذه المواد بمجرد دخولها للأراضي الجزائر، مشيرا في ذات السياق إلى أن العديد من الجهات العمومية المعنية مطالبة بالعمل الجماعي والتنسيق فيما بينها من أجل مواجهة هذا الخطر المحدق، في إشارة إلى كل المعنيين: وزارة الفلاحة، الصناعة، الجمارك، النقل... وغيرها. غير أن التركيز كان على القطاع الخاص المستهلك الأول لهذه المواد الكيميائية، على اعتبار أنها تدخل في عمليات التصنيع، مطالبا إياها بضرورة الإعلان عن الكميات المستوردة لتسهيل عمليات التقنين والمراقبة. للتذكير، فإن السايح بالرغم

للبلاد. الجدير بالذكر أن الملتقى حظي بدعم من المجلس الأوروبي، مثلما أكدته باتريك بنيكس، المدير التنفيذي لمجمع "بامبيدو"، الراعي الرسمي للملتقى، حيث أكد في مداخلته: "على ضرورة تنسيق الجهود لوضع حد للتلعب بمثل هذه المواد الكيميائية التي بات استغلالها غير شرعي وخطير، لذا لا بد على دول المعنية بأن توحد الجهود في سعي دائم لحماية الصناعات التي تستعمل هذه المواد والحرص على عدم استغلالها السلفي في المتاجرة بالمخدرات". من جهة أخرى، جاء تركيز السايح على ضرورة التفكير

سامية بالقضائي

وقد شدد عبدالمالك السايح، المدير العام للديوان المنظم، على أن الجزائر لم تشهد هذا الاستغلال غير الشرعي للمواد الكيميائية إلا أنه بات من الضروري العمل على الوقاية، سيما وأن الاقتصاد الوطني يشهد مرحلة من انتشار الصناعات المختلفة التي تستعمل هذه المواد الكيميائية، بدءا من الصناعات الغذائية، الحربية، التجميلية، الصيدلانية... وغيرها. من هذا المنطلق كان لا بد من التفكير في طرق تقنين استعمالات هذه المواد والعمل الجدي على مراقبة دخولها